



المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي

ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)

<https://meae.journals.ekb.eg/>

التحليل الاستراتيجي لإدارة العمالة الزراعية المصرية في ضوء المستجدات المحلية والدولية

علياء محمد أسعد الدق

ريهام أحمد جمال محمد محمود

باحث معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

بيانات البحث

المستخلص

استلام 2022 /12/14
قبول 2023 / 2 / 8

الكلمات المفتاحية:

- العمالة الزراعية
- التنمية المستدامة
- تحليل SWOT
- التكنولوجيا الزراعية الحديثة.

يعاني سوق العمل الزراعي من عدة معوقات تؤثر سلباً على العمالة الزراعية وظروفهم المعيشية، ويرصد البحث الوضع الحالي، والتصور المستقبلي للعمالة الزراعية المصرية في ضوء المستجدات المحلية والعالمية. وذلك بالتعرف على وضع وكفاءة العمالة الزراعية في قطاع الزراعة من خلال تحليل SWOT لكل من نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات للعمالة الزراعية. وقد تبين من نتائج البحث أن المشاكل والمعوقات التي تواجه العمالة الزراعية تؤثر بشكل كبير على نقاط القوة التي قد تتمتع بها العمالة الزراعية المصرية وهو ما يؤثر على أدائها، كما أن العمالة الزراعية تعاني من تهديدات تؤثر سلباً على أدائها وبالتالي يجب العمل على معالجة هذه المعوقات و تلافى التهديدات في الفترة القادمة من خلال صياغة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية في أربع استراتيجيات رئيسية وهم (استراتيجيات القوة والفرص، وأستراتيجية الضعف والفرص، وأستراتيجية القوة والتهديدات، وأستراتيجية الضعف والتهديدات) وذلك في إطار محاولة الاستفادة القصوي من كل الفرص ونقاط القوة للعمالة الزراعية لتحقيق الهدف الثالث لرؤية مصر 2030 والخاص بخلق اقتصاد قوي، تنافسي، ومتنوع من خلال زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق وتحسين بيئة الأعمال.

الباحث المسئول: د . ريهام أحمد جمال محمد محمود
البريد الإلكتروني: rgamal779@yahoo.com

© The Author(s) 2023.



Available Online at Ekb Press
Egyptian Journal of Agricultural Economics ISSN: 2311-8547 (Online),
1110-6832 (print)
<https://meae.journals.ekb.eg/>

The strategic analysis of the Egyptian agricultural labor management in the light of local and international developments

Alliaa EL Dek Reham Ahmed Gamal Mohammed Mahmoud

Agricultural Economics Research Institute-Agriculture Research Center

ARTICLE INFO

ABSTRACT

Article History
Received:14-12- 2022
Accepted:8- 2- 2023

Keywords:
Agricultural
employment -
Sustainable
development -
SWOT analysis -
Modern
agricultural
technology

The agricultural labor market suffers from several obstacles that negatively affect agricultural workers and their living conditions. The research monitors the current situation and the future vision of Egyptian agricultural labor in light of local and global developments, by identifying the status and efficiency of agricultural labor in the agricultural sector through a SWOT Analysis of each of the strengths, weaknesses, opportunities and threats of agricultural labor. The results of the research showed that the problems and obstacles facing agricultural labor have greatly affect the strengths that Egyptian agricultural labor may enjoy, which affects its performance , and the agricultural labor suffers from threats that have negatively affect its performance, and therefore work must be done to address these constraints and Avoiding threats in the coming period by formulating a set of strategic objectives in four main strategies , namely (Strategy of Strength and Opportunity, Weakness and Opportunity Strategy, Strength and Threat Strategy, and Weakness and Threat Strategy) as part of an attempt Making the most of all the opportunities and strengths of agricultural labor to achieve the third objective of Egypt's Vision 2030, which is to create a strong Competitive and diversified economy by increasing employment rates, decent work opportunities and improving the business environment.

Corresponding Author: Reham Ahmed Gamal Mohammed Mahmoud

Email: rgamal779@yahoo.com

© The Author(s) 2023.

مقدمه:

تعد الموارد البشرية أحد أهم موارد الزراعة المصرية، وذلك بما تتصف به هذه الموارد من خبرة واسعة تم اكتسابها خلال عقود طويلة من الزراعة المستقرة مع ديناميكية وحيوية هذه الخبرة بما اكتسبته خلال سنوات طويلة من معارف وتقنيات جديدة ساعدت على تنمية الإنتاجية الزراعية للعديد من المحاصيل الزراعية. وبالتوازي مع الزيادة الكبيرة التي تحققت خلال العقدين الماضيين في اعداد السكان من 67.6 مليون نسمة عام 2000 إلى 96.6 مليون نسمة عام 2020، تزايدت أيضاً قوة العمل الزراعي من نحو 3.58 مليون وحدة عمل دائمة، و 1.79 مليون وحدة عمل موسمية في عام 2000 إلى نحو 5.06 مليون وحدة عمل دائمة، و 2.6 مليون وحدة عمل موسمية في عام 2020. الأمر الذي يعني أن برامج تنمية القطاع الزراعي استطاعت أن تخلق نحو 1.48 مليون فرصة عمل دائمة، و 0.81 فرصة عمل موسمية خلال السنوات العشرين الماضية. وقد تحقق ذلك من خلال توسيع رقعة الأراضي الزراعية، وتطوير العديد من الأنشطة والمشروعات المرتبطة بالزراعة، وقد شهدت سنوات العقدين الماضيين تطوراً هاماً في التركيب النوعي للموارد البشرية الزراعية، من حيث تنوع المعارف الزراعية، مع زيادة الثقة والاحتكام إلى الأصول العلمية لمعالجة مشاكل التطبيق الحقلية، وقد ساعد على ذلك زيادة عدد المؤهلين زراعياً وتنوع اختصاصاتهم وتعدد مدارسهم الفكرية. وفي ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 في مجال التشغيل والعمالة وانطلاقاً من الهدف الثالث لرؤية مصر 2030 والخاص بخلق اقتصاد قوي، تنافسي، ومتنوع من خلال زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائقة وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال. وقد تم اعداد الإستراتيجية الوطنية للتشغيل والتي تهدف إلى خلق فرص عمل جديدة للشباب بما يتواءم مع المتغيرات الاقتصادية المفاجئة والتحول التكنولوجية الحديثة ومواكبة المتغيرات المتوالية في سوق العمل الراهن من خلال وظائف المستقبل، فضلاً عن خفض معدلات البطالة ودعم التدريب والتشغيل وتعزيز ثقافة العمل الحر والاستثمار في التشغيل ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة معدلات تشغيل النساء، مع الأخذ في الاعتبار ما فرضته جائحة كورونا من تغييرات على سوق العمل. وبذلك فإن من بين ما تستهدفه هذه الإستراتيجية أن توفر نحو أربعة ملايين فرصة عمل جديدة حتى عام 2030 وذلك من خلال مختلف برامجها ومشروعاتها الزراعية و في مختلف المجالات والأنشطة والمشروعات المرتبطة بها والمتكاملة معها. (1)

أهمية البحث:

يرصد البحث الوضع الحالي، والتصور المستقبلي للعمالة الزراعية المصرية في ضوء المستجدات المحلية والعالمية. حيث أن من الأهمية بمكان التعرف على وضع وكفاءة العمالة الزراعية في قطاع الزراعة، وذلك من خلال رصد وأستقراء آراء كافة المهتمين بهذا القطاع على مستويات مختلفة، ويعتبر تحليل SWOT أكثر الأساليب شيوعاً وإستعمالاً في وضع وصياغة الخطط الإستراتيجية فهو أسلوب تحليلي يساعد على معرفة نقاط الضعف ونقاط القوة وكذلك نقاط الفرص والتحديات (7) .

مشكلة البحث:

يعاني سوق العمل الزراعي من عدة معوقات تؤثر سلباً على العمالة الزراعية وظروفهم المعيشية وتتمثل أهم هذه المعوقات في موسمية العمل الزراعي وعدم أنتظام العمل، وهو السبب الرئيسي في البطالة المقنعة التي يعاني منها القطاع الزراعي خلال السنوات السابقة (4)، كذلك إنصراف عدد كبير من العمالة عن العمل بالزراعة خاصة حملة المؤهلات العليا والمتوسطة، وأيضاً عدم الأهتمام الكافي بالتعليم الفني الزراعي والذي أدى إلي إنخفاض المستوي المهاري للعاملين بالزراعة وعدم مواكبة التكنولوجيا الزراعية الحديثة، كذلك توجد

بعض المعوقات الأخرى الخاصة بصعوبة عمليات التسويق الزراعي وارتفاع أسعار السلع الزراعية وضعف دور الإرشاد الزراعي في توجيه المزارعين وهو ما أدى إلي الأنصراف التدريجي عن النشاط الزراعي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلي دراسة أهم المؤشرات الرئيسية لتوصيف سوق العمل المصري، وسوق العمل الزراعي، ودراسة الوضع الحالي للعمالة الزراعية، و التصور المستقبلي للعمالة الزراعية في ضوء المستجدات المحلية والعالمية من خلال تحليل مصفوفة التحليل الرباعي للعمالة الزراعية.

مصادر البيانات والطريقة البحثية:

اعتمد البحث علي مصدرين أساسيين في الحصول على البيانات وهما: البيانات الثانوية المنشورة وذلك من النشرة السنوية المجمعته بحث القوى العاملة، والنشرة السنوية للمصريين الذين حصلوا على موافقة للهجرة للخارج والمصريين الحاصلين على جنسية أخرى، والتقارير التحليلية للنشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور وساعات العمل، وتم استخدام أسلوب التحليل الوصفي والكمي في تحليل هذه البيانات . كما تم الإعتداد علي البيانات الميدانية الأولية والتي تم تجميعها من خلال تصميم أستمارة أستبيان صممت خصيصاً لذلك وتم تجميعها بالمقابلات الشخصية مع كافة المتعاملين وذات الصلة والأرتباط الوثيق والمستفيدين من العمالة الزراعية حيث تم تجميع وتفريغ وتحليل هذه البيانات باستخدام التحليل الرباعي SWOT وذلك علي مرحلتين، المرحلة الأولى تم تجميع عدد من أستمارات الأستبيان وقد شملت هذه المرحلة تجميع الآراء التشاركية للفئات السابقة ووضع ترتيب من الأعلى إلي الأدنى لكل من الأبعاد الأربعة: القوة والضعف والفرص والتحديات، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فقد تم تصفية النتائج السابقة إلي أهم أو أعلى 5 نقاط لكل بُعد من الأبعاد الأربعة وذلك لأخذ رأي أهم المسؤولين ، وذلك من حيث الوزن النسبي والترتيب لكل عامل ومن ثم حساب النقاط المرجحة لكل مجموعة.

نتائج البحث ومناقشتها:

أولاً: أهم المؤشرات الرسمية لتوصيف سوق العمل المصري، وسوق العمل الزراعي في مصر خلال الفترة 2000-2020

تشير نتائج جدول رقم (1) تطور عدد السكان، وقوة العمل، و المشتغلين، والمتعطلين في مصر خلال الفترة (2000-2020) إلي أن متوسط عدد السكان بلغ حوالي 80.98 مليون نسمة، بمعدل نمو بلغ نحو 2% خلال الفترة (2000-2020)، في حين بلغ متوسط قوة العمل حوالي 25.29 مليون عامل بمعدل نمو بلغ نحو 1.45%، ومتوسط هندسي بلغ نحو 31.4 % من متوسط عدد السكان خلال نفس الفترة. وبالنسبة لعدد المشتغلين، والمتعطلين فقد بلغ متوسط عدد المشتغلين حوالي 22.59 مليون مشتغل بمعدل نمو بلغ نحو 1.56%، ومتوسط هندسي بلغ نحو 89.48 % من متوسط قوة العمل خلال نفس الفترة، وبلغ متوسط عدد المتعطلين حوالي 2.67 مليون متعطل بمعدل نمو بلغ نحو 0.42%، ومتوسط هندسي بلغ نحو 10.52 % من متوسط قوة العمل خلال نفس الفترة.

كما تشير نتائج جدول (1) إلي أن متوسط الدخل الزراعي بلغ حوالي 179.51 مليار جنيه بالقيمة الجارية وذلك بمعدل نمو بلغ نحو 9% عن الفترة (2000-2020)، كما تبين من (شكل 1) أن الدخل الزراعي قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً عبر الزمن ومعنوي احصائياً، وبلغ معامل التحديد نحو 95.66%.

وبالنسبة لتطور قوة العمل الزراعي فقد بلغ متوسط إجمالي قوة العمل الزراعي حوالي 6.63 مليون عامل منهم حوالي 4.49 مليون عامل عمالة دائمة، وحوالي 2.14 مليون عامل عمالة موسمية وذلك بمعدل نمو بلغ نحو 2% لكل منهم (شكل 2) ، كما بلغ المتوسط

الهندسي للعمالة الدائمة نحو 67.58 % من إجمالي قوة العمل الزراعي، وبلغ المتوسط الهندسي للعمالة الموسمية نحو 32.42 % من إجمالي قوة العمل الزراعي خلال نفس الفترة (الشكل 3).

أما بالنسبة لمتوسط إنتاجية العامل الزراعي فقد بلغت نحو 15.3 ألف جنيه، بمعدل نمو بلغ حوالي 2%. وبالنسبة لمتوسط الأجر السنوي للعامل الزراعي خلال الفترة (2000-2020) فقد بلغ حوالي 15.42 ألف جنيه بالقيمة الجارية، بمعدل نمو بلغ نحو 12%، كما تبين من (شكل 4) أن متوسط أجر العامل الزراعي قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً عبر الزمن ومعنوي احصائياً، وبلغ معامل التحديد نحو 95.53%. في حين بلغ

كما تشير نتائج جدول (1) إلي أن متوسط الإستثمارات الكلية بلغ حوالي 169.44 مليار جنيه وذلك بمعدل نمو بلغ نحو 0.15% عن الفترة (2000-2020)، في حين بلغ متوسط الإستثمارات الزراعية حوالي 8.634 مليار جنيه بمعدل نمو بلغ نحو 0.11%، ومتوسط هندسي بلغ نحو 5.18 % من متوسط الإستثمارات الكلية خلال نفس الفترة.

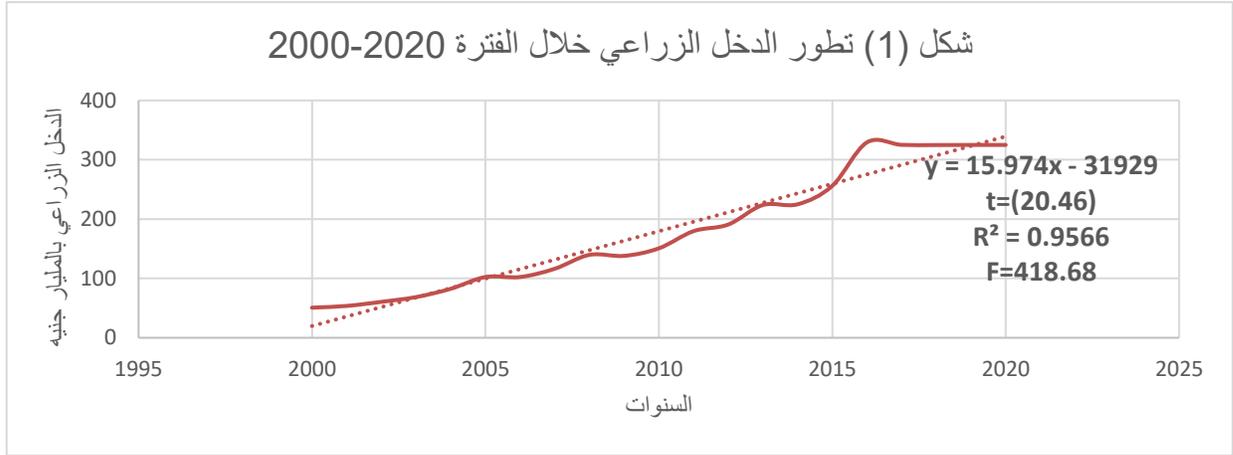
جدول (1) أهم المؤشرات الرسمية لتوصيف سوق العمل المصري، وسوق العمل الزراعي، والإستثمارات الكلية والزراعية في مصر خلال الفترة (2000-2020)

معدل النمو % (3)	المتوسط (1)، (2)	البند
2	(1) 80.98	عدد السكان (مليون نسمة)
1.45	(1) 25.29	قوة العمل (مليون عامل)
-0.26	(2) 31.26	نسبة قوة العمل إلي السكان %
1.56	(1) 22.59	المشتغلين (مليون مشتغل)
0.11	(2) 89.48	نسبة المشتغلين إلي قوة العمل %
0.42	(1) 2.67	المتعطلين (مليون متعطل)
-1.02	(2) 10.52	نسبة المتعطلين إلي قوة العمل % (معدل البطالة)
2	(1) 6.63	قوة العمل الزراعية (مليون عامل)
2	(1) 4.49	العمالة الزراعية الدائمة (مليون عامل)
-0.04	(2) 67.58	نسبة العمالة الزراعية الدائمة إلي قوة العمل الزراعية %
2	(1) 2.14	العمالة الزراعية الموسمية (مليون عامل)
0.09	(2) 32.42	نسبة العمالة الزراعية الموسمية إلي قوة العمل الزراعية %
12	(1) 15.42	متوسط الأجر السنوي للعامل الزراعي (ألف جنيه)
9	(1) 179.51	الدخل الزراعي (مليار جنيه)
2	(1) 15.3	إنتاجية العامل الزراعي (ألف جنيه)
0.15	(1) 169440.38	الإستثمارات الكلية (مليون جنيه)
0.11	(1) 8634.46	الإستثمارات الزراعية (مليون جنيه)
-0.04	(2) 5.18	نسبة الإستثمارات الزراعية إلي الإستثمارات الكلية %

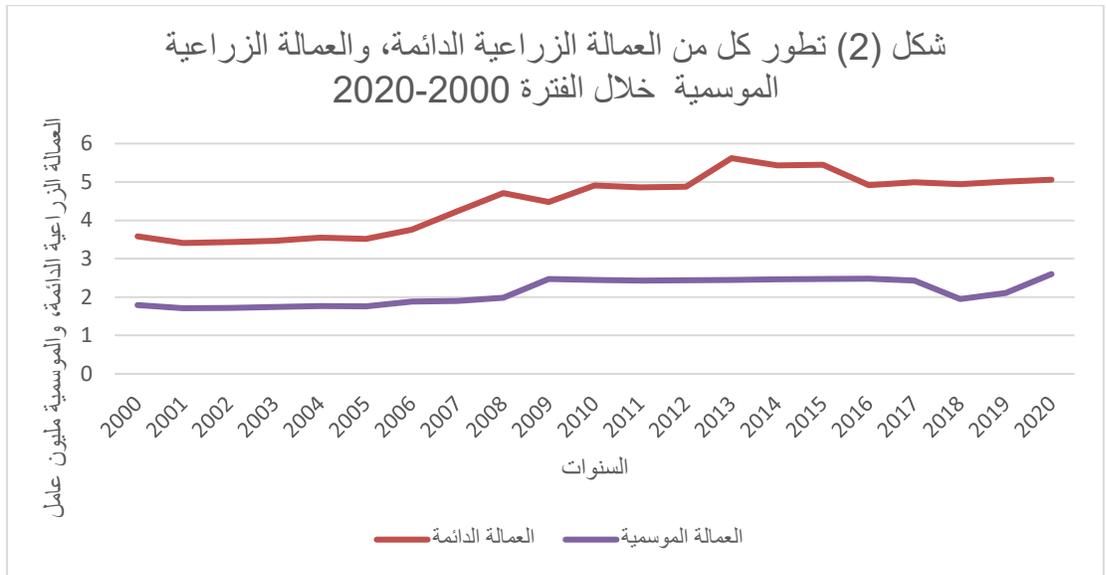
المصدر: جمعت وحسبت من الجداول (1) ، (2) بالملحق

(1) المتوسط الحسابي للأرقام المطلقة ويحسب بمعادلة AVERAGE من برنامج أكسيل.

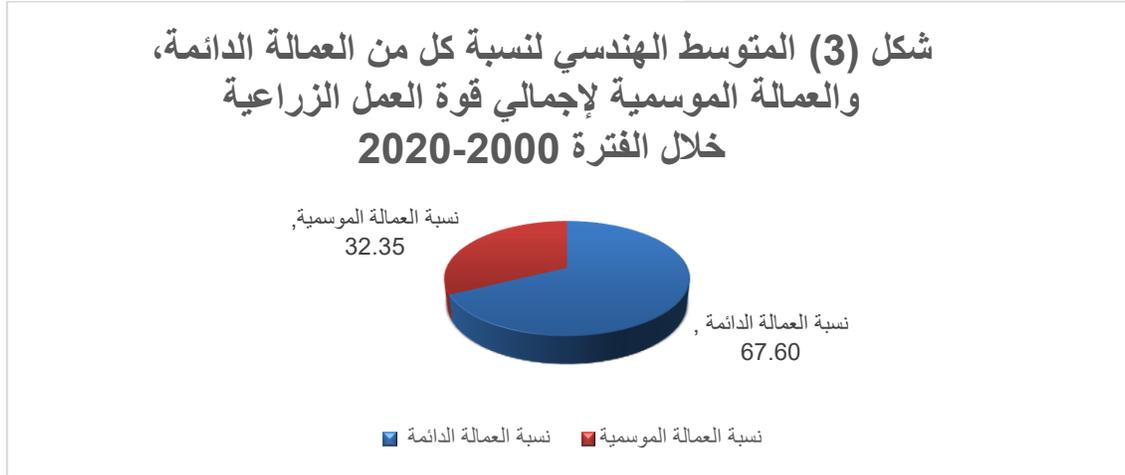
(2) المتوسط الهندسي للنسب المئوية ويحسب بمعادلة GEOMEAN من برنامج أكسيل.



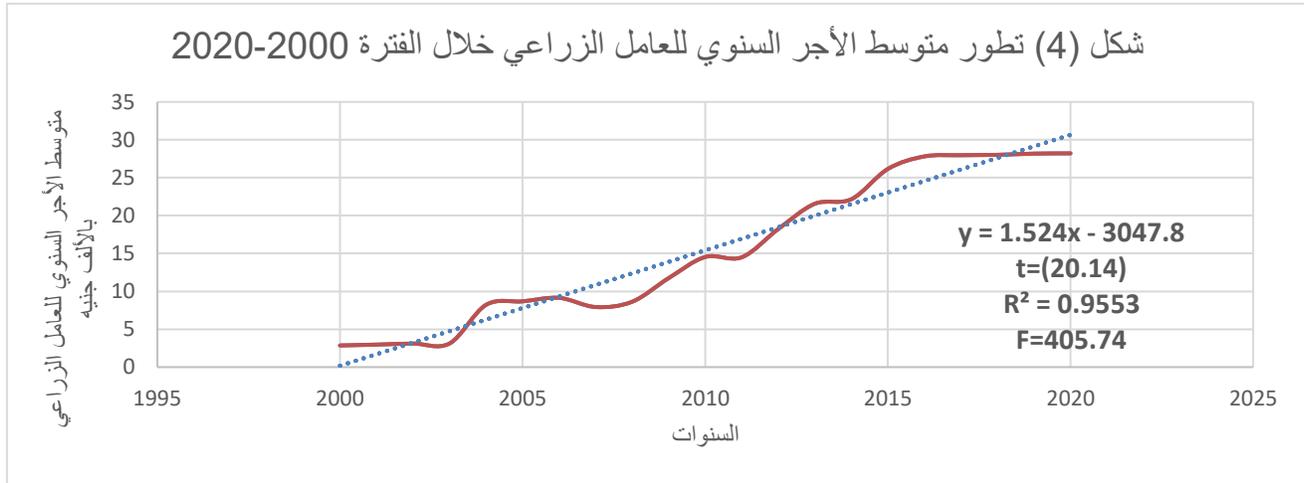
المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الدخل الزراعي، اعداد متفرقة.



المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصاء السنوي، اعداد متفرقة .



المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصاء السنوي، اعداد متفرقة .



المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير التحليلي للنشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور وساعات العمل، اعداد متفرقة.

ثانياً: التصور المستقبلي للعمالة الزراعية في ضوء المستجدات المحلية والعالمية

نتائج تحليل مصفوفة التحليل الرباعي (القوة- الضعف- الفرص- المخاطر) (SWOT) للعمالة الزراعية:

يهدف التحليل الرباعي لعمل تفاعل صحيح لإدارة منظومة العمل مع بيئتها الداخلية والخارجية⁽⁹⁾ وذلك بغرض تحسين الأداء⁽⁸⁾ ،

وقد ابتكرها أربعة باحثين من كلية هارفارد للأعمال عام 1965 وهم ليرند، و كريستسن، وأندروز، وجوث.

أولاً : الخطوة الأولى في التحليل الرباعي وفيها يتم تحديد عناصر مصفوفة التحليل الرباعي، ويتم ذلك من خلال التعرف علي نقاط القوة والتي يمكن من خلالها تنشيط وتفعيل دور العمالة الزراعية في النهوض بمستوي كفاءة الأداء للتنمية الاقتصادية لقطاع الزراعة، إلي جانب نقاط الضعف والتي تؤدي بدورها إلي تثبيط وتحجيم دور العمالة الزراعية وإبداء المقترحات والحلول والوسائل الكفيلة بإزالة تلك المعوقات لإعطاء دفعة وإنطلاقة لها، كذلك التعرض لجانب نقاط الفرص والتي تمثل عوامل خارجية داعمة لها، ويقابلها جانب نقاط التهديدات وهي العوامل الخارجية التي تمثل تهديد أو مخاطر لها.

ثم عمل تصميم أستمارة أستطلاع رأي تشمل الجوانب الأربعة (القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات) لعمل ترتيب لأهم النقاط في كل جانب وقد شملت 7 نقاط لقوة ، و 12 نقطة للضعف، و 17 نقطة للفرص، و 8 نقاط للتهديدات، وتم عمل الأستطلاع لعينة من كل

الجهات ذات الصلة بالقطاع (آراء تشاركية) ، وكانت نقاط القوة، والضعف (كعوامل داخلية) ، والفرص والتهديدات (كعوامل خارجية).

(7)

ويمكن توضيح نقاط القوة، ونقاط الضعف، و نقاط الفرص، ونقاط التهديدات كالتالي:

نقاط القوة:

- 1- الزيادة السكانية ووجود فائض في قوة العمل خاصة من الشباب.
- 2- العمالة الزراعية في أغلب القرى عمالة عائلية .
- 3- العمالة الزراعية لا تحتاج إلي درجات علمية كبيرة بل يكفي تعليم فني جيد وتدريب عملي كفاء .
- 4- القطاع الزراعي قطاع كبير يستوعب عدد كبير من العمالة سواء في النشاط النباتي أو النشاط الحيواني .
- 5- العمالة الزراعية عمالة محلية وليست أجنبية بخلاف كثير من الدول العربية والأجنبية .
- 6- في المفهوم الاقتصادي الحديث تتزايد فرص العمل الممتدة والمعتمدة علي قطاع الزراعة حيث يمكن تشغيل العمالة في الصناعات المرتبطة بالزراعة كالتجميع والتخزين والتصنيع الزراعي.
- 7- المشروعات الزراعية المتوسطة والصغيرة توفر فرص عمل جيدة ولاتقة لكثير من الشباب .

نقاط الضعف:

- 1- موسمية العمل الزراعي وعدم أنتظام العمل.
- 2- إنخفاض المستوي المهاري للعاملين بالزراعة وعدم مواكبة التكنولوجيا الزراعية الحديثة.
- 3- إنصراف عدد كبير من العمالة عن العمل بالزراعة خاصة حملة المؤهلات العليا.
- 4- عدم الأهتمام الكافي بالتعليم الفني الزراعي.
- 5- تعثر عمليات التسويق لبعض المحاصيل يؤدي لإنصراف المزارعين عن الإستمرارية في زراعتها .
- 6- إنخفاض أسعار السلع الزراعية قد يؤدي للإنصراف التدريجي عن النشاط الزراعي.
- 7- ضعف الدور الحالي للتعاونيات والإرشاد الزراعي في توجيه العاملين بالزراعة للأرشادات الزراعية السليمة.
- 8- لا يوجد برامج تدريب متخصصة للعاملين بالزراعة.
- 9- ضعف الربط والتنسيق بين الجهات البحثية والعلمية والعاملين بالزراعة.
- 10- عدم كفاءة نظم الأنصال الحديثة للتواصل بين العاملين بالزراعة.
- 11- إنخفاض مستوي الأجور الزراعية بالمقارنة بالأجور غير الزراعية.
- 12- صعوبة العمل الزراعي بالعمل في القطاعات الأخرى.

نقاط الفرص:

- 1- قيام الدولة بتنفيذ مشروعات تنمية كبرى سواء مشروعات خاصة بأستصلاح الأراضي، أو إقامة مزارع سمكية ومشروعات ثروة حيوانية وداجنة وهو ما يساهم في زيادة الأنشطة الزراعية وإستيعاب عدد كبير من العمالة.
- 2- التعاون وتبادل الخبرات الدولية بين مصر وكثير من الدول مثل التعاون الدولي بين مصر، ومالي والكونغو وتوجو وألمانيا والصين وموريتانيا وفيتنام لإقامة مزارع مصرية مشتركة معهم وهو ما سيوفر فرص عمل كثيرة .
- 3- إتجاه الدولة لإستخدام التكنولوجيا الرقمية وتنفيذ منظومة الحيازة الالكترونيه وكارت الفلاح سيساعد المزارعين علي سهولة صرف استحقاقهم من المستلزمات وهو ما يشجع علي الإستمرارية في النشاط الزراعي وعدم الأنصراف عنه.
- 4- الحوافز التمويلية المقدمة من الصندوق الاجتماعي تحفز علي إقامة مشروعات زراعية متوسطة وصغيرة توفر عدد من فرص العمل بها.

- 5- تفعيل قوانين الزراعة التعاقدية سيكون له أثر إيجابي علي ربط المزارعين بقطاع الزراعة وبالتالي توفير فرص عمل كثيرة .
- 6- تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل، ومنظومة التكافل الاجتماعي لعمل مظلة تأمينات اجتماعية للفلاحين والعاملين بالزراعة سيؤدي لبث الأطمئنان لدي العمالة في هذا القطاع ومن ثم عدم الأنصراف عنه.
- 7- الإستفادة من التعديلات التشريعية للتعاونيات (القانون 24 لسنة 2014) وأهم بنوده السماح للقطاع الخاص (بنسبة لا تزيد عن 25%) بالمشاركة وإقامة مشروعات مشتركة مع التعاونيات وهو من شأنه إستيعاب عدد من العمالة في هذه المشروعات.
- 8- قيام الحكومة بإنشاء مشروعات ومجمعات جديدة لإنتاج الأسمدة يزيد فرصة التوسع الزراعي والأنشطة الزراعية وبالتالي زيادة الطلب علي العمالة الزراعية .
- 9- الإستفادة من التعديلات التشريعية علي قانون التعاون 122 لسنة 1980 (و المعدل سنة 2015) والذي أعطي الحق للجمعيات التعاونية بإنشاء مشاريع لحساب الأعضاء وهو ما يحفزهم علي زيادة أنشطتهم الزراعية وبالتالي زيادة الطلب علي العمالة الزراعية.
- 10- عمل حملات قومية بهدف النهوض بالمحاصيل الأستراتيجية كالمح والذرة والأرز وهو ما سيؤدي لزيادة الطلب علي العمالة الزراعية.
- 11- إتجاه الدولة لتحفيز الإستثمارات الزراعية من خلال توفير خدمات بنية تحتية، وخطوط أنتمان بتكلفة مناسبة وهو ما سيساعد علي إقامة مشروعات زراعية محلية وزيادة الطلب علي العمالة الزراعية.
- 12- تشجيع الإستثمارات الأجنبية في مصر وتوجيهها إلي مجال الإستثمارات الزراعية، وما يتبعه من زيادة الطلب علي العمالة الزراعية.
- 13- يمكن للتعاونيات أن تساهم في زيادة الطلب علي العمالة الزراعية بعمل مزارع ووحدات إنتاجية بالقري.
- 14- يمكن للتعاونيات الإستفادة من فائض العمالة من الخريجين الجدد بتعيين موظفين ومهندسين زراعيين جدد.
- 15- الإستفادة من مشروع (دعم إصلاح التعاونيات في مصر) الذي تقوم بتنفيذه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) من خلال مكتبها في مصر بالتعاون مع وزارة الزراعة وذلك للوصول لبرنامج مستقبلي وخارطة طريق لتحويل التعاونيات إلي منظمات اقتصادية اجتماعية تعمل بكفاءة وبالتالي زيادة الطلب علي العمالة الزراعية.
- 16- يمكن الإستفادة من المخلفات الزراعية النباتية والحيوانية ، والتوسع في إقامة مشروعات مخصصة لذلك وهو ما سيؤدي لزيادة الطلب علي العمالة الزراعية في هذا المجال.
- 17- إهتمام الدولة بالمرأة الريفية ودورها في التنمية المستدامة سيؤدي لزيادة التوسع في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي ممكن أن تقدم لها، وتوفير فرص عمل للريفيات.

نقاط التهديدات :

- 1- ظهور الأوبئة يؤدي لوقف الأنشطة محلياً بشكل جزئي ، وغلغ الأسواق، وهو ما يؤثر سلباً علي العمالة خاصة العمالة الزراعية التي تتصف بأنها عمالة غير منتظمة نظراً لطبيعة قطاع الزراعة وموسمية العمل به .
- 2- ظهور الأوبئة يؤدي لعودة جماعية للعمالة من الخارج، وهو ما يزيد من فائض القوة العمالة في الدولة .
- 3- كلما زاد التقدم التكنولوجي كلما قل الإعتداع علي الأيدي العاملة مثل التشغيل الآلي لأنظمة الري والتسميد الحديثة.
- 4- تعطل بعض خطوط الإنتاج في المصانع المنتجة للمستلزمات الزراعية يؤدي لنقص الإمدادات في بعض المواسم، وبالتالي إنخفاض الطلب علي العمالة الزراعية.
- 5- ضعف الإستثمارات التعاونية الزراعية.
- 6- إستمرار إنتقال للعمالة من الريف للحضر يمثل خطر علي العمالة الريفية .
- 7- صعوبة الحصول علي فرص عمل زراعي خارج مصر.

8- المعاملة غير المناسبة لبعض العمالة الزراعية خارج مصر .

ثم تأتي الخطوة الثانية في التحليل (خاصة بالمعاملات الاستراتيجية الداخلية)، والخطوة الثالثة (خاصة بالمعاملات الاستراتيجية الخارجية) من التحليل الرباعي (وهي المرحلة الثانية من الأستبيان) وتتم بعد تحليل أستثمارات المرحلة الأولى من أستثمار أستطلاع رأي (الآراء التشاركية) لتحليل نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات للعمالة الزراعية.

حيث أن بعد تحليل الخطوة الأولى الخاصة بأخذ الآراء التشاركية من كل الجهات ذات الصلة بالقطاع، يتم تصفية المعاملات الداخلية (القوة والضعف) إلي أهم 5 نقاط في كل محور من حيث الأهمية النسبية، وهذه الأداة تتيح لوضعي الاستراتيجيات تلخيص وتقييم عوامل القوة والضعف الرئيسية بالمؤسسة أو القطاع بحيث تتم بالخطوات التالية:

*وزن كل عامل إستراتيجي من عوامل البيئة الداخلية أو الخارجية يتراوح ما بين الواحد الصحيح (هام جدا) إلى الصفر (غير هام تماما)، وذلك في ضوء التأثير المحتمل للعوامل على الموقف الإستراتيجي للقطاع مع ملاحظة أن مجموع الأوزان يجب أن يكون واحد صحيح بغض النظر عن عددها.

*ترتيب العوامل الإستراتيجية الداخلية أو الخارجية يكون على مقياس يمتد من 1-5 بحيث أن الترتيب الأول (ممتاز) يحصل على الدرجة (5)، بينما الترتيب الأخير (ضعيف) يحصل على الدرجة (1)، وذلك في ضوء مدى تميز القطاع في مجال العامل الإستراتيجي موضع الترتيب.

*حساب النقاط المرجحة لكل عامل إستراتيجي عن طريق ضرب الوزن في الترتيب الخاص به. ومن المرحلة الأولى من الأستبيان تم تحليل النتائج وأستخلاص أهم 5 نقاط في كل محور.

ويمكن توضيح أهم نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتحديات (النتائج المستخلصة من المرحلة الأولى للإستبيان)

أهم نقاط القوة:

- 1- العمالة الزراعية عمالة محلية وليست أجنبية بخلاف كثير من الدول العربية والأجنبية.
- 2- المشروعات الزراعية المتوسطة والصغيرة توفر فرص عمل جيدة ولاتقة لكثير من الشباب.
- 3- العمالة الزراعية لا تحتاج إلي درجات علمية كبيرة بل يكفي تعليم فني جيد وتدريب عملي كفاء.
- 4- العمالة الزراعية في أغلب القرى عمالة عائلية.
- 5- الزيادة السكانية ووجود فائض في قوة العمل خاصة من الشباب .

أهم نقاط الضعف:

- 1- إنصراف عدد كبير من العمالة عن العمل بالزراعة خاصة حملة المؤهلات العليا.
- 2- ضعف الدور الحالي للتعاونيات والإرشاد الزراعي في توجيه العاملين بالزراعة للأرشادات الزراعية السليمة.
- 3- إنخفاض أسعار السلع الزراعية قد يؤدي للإنصراف التدريجي عن النشاط الزراعي.
- 4- موسمية العمل الزراعي وعدم أنتظام العمل.
- 5- إنخفاض المستوي المهاري للعاملين بالزراعة وعدم مواكبة التكنولوجيا الزراعية الحديثة.

أهم نقاط الفرص:

- 1- تفعيل قوانين الزراعة التعاقدية سيكون له أثر إيجابي علي ربط المزارعين بقطاع الزراعة وبالتالي توفير فرص عمل كثيرة .
- 2- قيام الدولة بتنفيذ مشروعات تنمية كبرى سواء مشروعات خاصة بأستصلاح الأراضي، أو إقامة مزارع سمكية ومشروعات ثروة حيوانية وداجنة وهو ما يساهم في زيادة الأنشطة الزراعية وإستيعاب عدد كبير من العمالة.
- 3- الإستفادة من التعديلات التشريعية علي قانون التعاون 122 لسنة 1980 (و المعدل سنة 2015) والذي أعطي الحق للجمعيات التعاونية بإنشاء مشاريع لحساب الأعضاء وهو ما يحفزهم علي زيادة أنشطتهم الزراعية وبالتالي زيادة الطلب علي العمالة الزراعية.
- 4- تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل، ومنظومة التكافل الاجتماعي لعمل مظلة تأمينات اجتماعية للفلاحين والعاملين بالزراعة سيؤدي لبث الأطمئنان لدي العمالة في هذا القطاع ومن ثم عدم الأنصراف عنه.
- 5- إتجاه الدولة لإستخدام التكنولوجيا الرقمية وتنفيذ منظومة الحيازة الإلكترونيه وكارت الفلاح سيساعد المزارعين علي سهولة صرف استحقاقهم من المستلزمات وهو ما يشجع علي الإستمرارية في النشاط الزراعي وعدم الأنصراف عنه.

أهم نقاط التحديات:

- 1- ظهور الأوبئة يؤدي لعودة جماعية للعمالة من الخارج، وهو ما يزيد من فائض القوة العمالة في الدولة .
- 2- كلما زاد التقدم التكنولوجي كلما قل الإلتماد علي الأيدي العاملة مثل التشغيل الآلي لأنظمة الري والتسميد الحديثة.
- 3- ظهور الأوبئة يؤدي لوقف الأنشطة محلياً بشكل جزئي ، وغلغ الأسواق، وهو ما يؤثر سلباً علي العمالة خاصة العمالة الزراعية التي تتصف بأنها عمالة غير منتظمة نظراً لطبيعة قطاع الزراعة وموسمية العمل به .

4- تعطل بعض خطوط الانتاج في المصانع المنتجة للمستلزمات الزراعية يؤدي لنقص الإمدادات في بعض المواسم، وبالتالي إنخفاض الطلب علي العمالة الزراعية.

5- إستمرار إنتقال العمالة من الريف للحضر يمثل خطر علي العمالة الريفية .

نتائج المرحلة الثانية من الأستبيان لوضع الترتيب والأوزان النسبية وحساب النقاط المرجحة .

ونظراً لأنه تم عمل أكثر من أستمارة أستبيان في هذه المرحلة فقد تم عمل متوسط لنتائج النقاط المرجحة وكانت نتائج تحليل

متوسط أستمارات المعاملات الإستراتيجية الداخلية والخارجية الموضحة في الجداول أرقام (2) ، (3) :

جدول (2) متوسط مصفوفة العوامل الأستراتيجية الداخلية (القوة والضعف)

(أ) عوامل القوة				
التعليق والملاحظات	متوسط النقاط المرجحة	الترتيب	الوزن	
زاد مجموع النقاط المرجحة				1-العمالة الزراعية عمالة محلية وليست أجنبية بخلاف كثير من الدول العربية والأجنبية.
للعوامل القوة				2-المشروعات الزراعية المتوسطة والصغيرة توفر فرص عمل جيدة ولاتقة لكثير من الشباب.
عن مجموع النقاط المرجحة				3-العمالة الزراعية لا تحتاج إلي درجات علمية كبيرة بل يكفي تعليم فني جيد وتدريب عملي كفاء.
للعوامل الضعف				4-العمالة الزراعية في أغلب القرى عمالة عائلية .
بمقدار 0.1				5-الزيادة السكانية ووجود فائض في قوة العمل خاصة من الشباب.
	1.48		0.5	الإجمالي
(ب) عوامل الضعف				
انخفاض مجموع النقاط المرجحة				1-إنصراف عدد كبير من العمالة عن العمل بالزراعة خاصة حملة المؤهلات العليا.
للعوامل الضعف				2-ضعف الدور الحالي للتعاونيات والإرشاد الزراعي في توجيه العاملين بالزراعة للإرشادات الزراعية السليمة.
عن مجموع النقاط المرجحة				3-إنخفاض أسعار السلع الزراعية قد يؤدي للإنصراف التدريجي عن النشاط الزراعي.
للعوامل القوة				4-موسمية العمل الزراعي وعدم أنتظام العمل.
بمقدار 0.1				5-إنخفاض المستوى المهاري للعاملين في الزراعة وعدم مواكبة التكنولوجيا الزراعية الحديثة.
	1.38		0.5	الإجمالي
	2.86		1	المجموع

المصدر: حسب من الجدول (3)، (4) في الملحق من أستمارة أستبيان تمت 2021/2020.

*وزن كل عامل إستراتيجي من عوامل البيئة الداخلية يتراوح ما بين الواحد الصحيح (هام جدا) إلى الصفر (غير هام تماما)، وذلك في ضوء التأثير المحتمل للعوامل على الموقف الإستراتيجي للقطاع مع ملاحظة أن مجموع الأوزان يجب أن يكون واحد صحيح بغض النظر عن عددها.

*ترتيب العوامل الإستراتيجية الداخلية يكون على مقياس يمتد من 1-5 بحيث أن الترتيب الأول (ممتاز) يحصل على الدرجة (5)، بينما الترتيب الأخير (ضعيف) يحصل على الدرجة (1)، وذلك في ضوء مدى تميز القطاع في مجال العامل الإستراتيجي موضع الترتيب.

*حساب النقاط المرجحة لكل عامل إستراتيجي عن طريق ضرب الوزن في الترتيب الخاص به.

جدول (3) متوسط مصفوفة العوامل الأستراتيجية الخارجية (الفرص والتهديدات)

التعليق والملاحظات	النقاط المرجحة	الترتيب	الوزن	(أ) عوامل الفرص
انخفاض مجموع النقاط				1- تفعيل قوانين الزراعة التعاقدية سيكون له أثر إيجابي علي ربط المزارعين بقطاع الزراعة وبالتالي توفير فرص عمل كثيرة.
المرجحة لعوامل الفرص عن مجموع النقاط				2- قيام الدولة بتنفيذ مشروعات تنمية كبرى سواء مشروعات خاصة باستصلاح الأراضي، أو إقامة مزارع سمكية ومشروعات ثروة حيوانية وداجنة وهو ما يساهم في زيادة الأنشطة الزراعية وأستيعاب عدد كبير من العمالة.
التهديدات بمقدار 0.05				3- الإستفادة من التعديلات التشريعية علي قانون التعاون 122 لسنة 1980 والمعدل سنة 2015 والذي أعطي الحق للتعاونيات بإنشاء مشاريع لحساب الأعضاء وهو ما يحفزهم علي زيادة أنشطتهم الزراعية وبالتالي زيادة الطلب علي العمالة الزراعية.
				4- تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل ومنظومة التكافل الاجتماعي لعمل مظلة تأمينات اجتماعية للفلاحين والعاملين بالزراعة سيؤدي لبث الأطمئنان لدي العمالة في هذا القطاع ومن ثم عدم الأنصراف عنه.
				5- إتجاه الدولة لإستخدام التكنولوجيا الرقمية وتنفيذ منظومة الحيازة الإلكترونيه وكارت الفلاح سيساعد المزارعين علي سهولة صرف استحقاقاتهم من المستلزمات وهو ما يشجع علي الإستمرارية في النشاط الزراعي وعدم الأنصراف عنه.
	1.41		0.5	الإجمالي
(ب) عوامل التهديدات				
زاد مجموع النقاط				1- ظهور الأوبئة قد يؤدي لعودة جماعية للعمالة من الخارج وهو ما قد يزيد من فائض قوة العمل في الدولة.
المرجحة لعوامل التهديدات عن مجموع النقاط				2- كلما زاد التقدم التكنولوجي كلما قل الإعتداع علي الأيدي العاملة مثل التشغيل الآلي لأنظمة الري والتسميد الحديثة.
المرجحة لعوامل الفرص بمقدار 0.05				3- ظهور الأوبئة يؤدي لوقف الأنشطة محلياً بشكل جزئي وخلق الأسواق وهو ما يؤثر سلباً علي العمالة الزراعية التي تتصف بأنها عمالة غير منتظمة نظراً لطبيعة قطاع الزراعة وموسمية العمل به.
				4- تعطل بعض خطوط الإنتاج في المصانع المنتجة للمستلزمات الزراعية يؤدي لنقص الإمدادات في بعض المواسم وبالتالي إنخفاض الطلب علي العمالة الزراعية.
				5- إستمرار إنتقال العمالة من الريف للحضر يمثل خطر علي العمالة الريفية.
	1.46		0.5	الإجمالي
	2.87		1	المجموع

المصدر: حسب من جدول (5)، (6) في الملحق من أستمارة أستبيان تمت 2021/2020.

*وزن كل عامل إستراتيجي من عوامل البيئة الخارجية يتراوح ما بين الواحد الصحيح (هام جدا) إلى الصفر (غير هام تماما)، وذلك في ضوء التأثير المحتمل للعوامل على الموقف الإستراتيجي للقطاع مع ملاحظة أن مجموع الأوزان يجب أن يكون واحد صحيح بغض النظر عن عددها.

*ترتيب العوامل الإستراتيجية الداخلية يكون على مقياس يمتد من 1-5 بحيث أن الترتيب الأول (ممتاز) يحصل على الدرجة (5)، بينما الترتيب الأخير (ضعيف) يحصل على الدرجة (1)، وذلك في ضوء مدى تميز القطاع في مجال العامل الإستراتيجي موضع الترتيب.

*حساب النقاط المرجحة لكل عامل إستراتيجي عن طريق ضرب الوزن في الترتيب الخاص به.

التقييم العام لنتائج مصفوفة العوامل الاستراتيجية الداخلية، والخارجية:

أوضحت النتائج أن متوسط إجمالي نقاط القوة 1.48 أكبر من متوسط إجمالي نقاط الضعف 1.38 بفارق بسيط قدر ب 0.1 ، وهو ما يعني أن المشاكل والمعوقات التي تواجه العمالة الزراعية تؤثر بشكل كبير علي نقاط القوة التي قد تتمتع بها العمالة الزراعية المصرية وهو ما يؤثر علي أدائها، وبالتالي يجب العمل علي معالجة هذه المعوقات في الفترة القادمة، كما أن متوسط عدد النقاط الكلية المرجحة بلغ 2.86 وحيث أن الرقم الكلي للنقاط المرجحة يجب أن يتراوح ما بين (5) والذي يعني "أداء متميز" للقطاع ، إلى (1) والذي يعني "أداء ضعيف" للقطاع ، وبالتالي يعكس هذا الرقم 2.86 "الأداء المتوسط" للعمالة الزراعية بشكل عام للعوامل الداخلية، حيث تستطيع نقاط القوة أن تواجه نقاط الضعف بقدر بسيط ، إلا أن تفصيل الأرقام يوضح ضرورة دعم نقاط القوة ومعالجة أوجه القصور في الفترة القادمة . كما أوضحت النتائج أن متوسط إجمالي نقاط الفرص 1.41 أقل من متوسط إجمالي نقاط التهديدات 1.46 بفارق بسيط قدر ب 0.05، وهو ما يعني أن العمالة الزراعية تعاني من تهديدات تؤثر سلباً علي أدائها و يجب العمل علي تلافيها في الفترة القادمة ، كما أن متوسط عدد النقاط الكلية المرجحة بلغ 2.87 وحيث أن الرقم الكلي للنقاط المرجحة يجب أن يتراوح ما بين (5) "أداء متميز" إلى (1) "أداء ضعيف" وبالتالي يعكس هذا الرقم 2.87 "الأداء المتوسط" بشكل عام للعوامل الخارجية حيث توجد فرص قوية للعمالة الزراعية لم تستغل بشكل كبير ، حيث أن تفصيل الأرقام يوضح ضرورة حسن إستغلال نقاط الفرص ، ومحاولة تلافي نقاط التهديدات في الفترة القادمة .

التوصيات:

يمكن صياغة رؤية، ورسالة، وكذلك أهداف استراتيجية وبرامج تنموية لإدارة العمالة الزراعية في الفترة القادمة وذلك في ضوء رؤية التنمية المستدامة 2030:-

- تتمثل الرؤية المقترحة لإدارة العمالة الزراعية في المرحلة المقبلة في استكمال تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل، ومنظومة التكافل الاجتماعي لعمل مظلة تأمينات اجتماعية للفلاحين والعاملين بالزراعة.
- و تتمثل الرسالة المقترحة لإدارة العمالة الزراعية في المرحلة المقبلة في محاولة الإستفادة القصوي من كل الفرص والقوة للعمالة الزراعية، وزيادة الإستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة، وإعطاء صلاحيات أوسع للاتحاد التعاوني لأخذ القرارات التي تتلائم مع التغيرات التي تحدث في البيئة الزراعية المصرية، وتفعيل قانون الزراعة التعاقدية.
- كما يمكن أستنباط مجموعة أهداف استراتيجية، وبرامج لتحقيق هذه الأهداف كالتالي :

• أهداف استراتيجية القوة والفرص (SO)

- 1- إستغلال فائض قوة العمل المحلية في العمل بالمشروعات التنموية الكبرى سواء مشروعات خاصة بأستصلاح الأراضي، أو إقامة مزارع سمكية ومشروعات ثروة حيوانية وداجنة وهو ما يساهم في زيادة الأنشطة الزراعية وإستيعاب عدد كبير من العمالة.
- 2- الإستفادة من التعديلات التشريعية علي قانون التعاون 122 لسنة 1980 (و المعدل سنة 2015) والذي أعطي الحق للجمعيات التعاونية بإنشاء مشاريع لحساب الأعضاء وهو ما يحفزهم علي زيادة أنشطتهم الزراعية وبالتالي إقامة المشروعات الزراعية المتوسطة والصغيرة التي توفر فرص عمل جيدة ولأثقة لكثير من الشباب.
- 3- إتجاه الدولة لإستخدام التكنولوجيا الرقمية وتنفيذ منظومة الحيازة الالكترونيه وكارت الفلاح سيساعد المزارعين علي سهولة صرف استحقاقهم من المستلزمات وهو ما يشجع علي الإستمرارية في النشاط الزراعي وعدم الأنصراف عنه، خاصة أنها في أغلب القرى عمالة عائلية ولا تحتاج إلي درجات علمية كبيرة بل يكفي تعليم فني جيد وتدريب عملي كفاء .
- 4- تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل، ومنظومة التكافل الاجتماعي لعمل مظلة تأمينات اجتماعية للفلاحين والعاملين بالزراعة سيؤدي لبث الأطمئنان لدي العمالة في هذا القطاع ومن ثم عدم الأنصراف عنه ، خاصة أن زيادة البطالة المقنعة بالقطاع الزراعي

ساهم في اللجوء إلى المشروعات الإنتاجية الصغيرة ومتناهية الصغر المعتمدة علي البيئة المحلية مما يساهم في زيادة مستوى الدخل للأسرة الزراعية.

• **أهداف استراتيجية الضعف والفرص (WO)**

- 1- قيام الدولة بتنفيذ مشروعات تنمية كبرى سواء مشروعات خاصة بأستصلاح الأراضي، أو إقامة مزارع سمكية ومشروعات ثروة حيوانية وداجنة وهو ما يساهم في زيادة الأنشطة الزراعية وإستيعاب عدد كبير من العمالة خاصة من المؤهلات العليا والتي بدأت في الإنصراف تدريجياً عن العمل الزراعي.
- 2- تفعيل قوانين الزراعة التعاقدية سيكون له أثر إيجابي علي ربط المزارعين بقطاع الزراعة ، وعلاج لمشكلة إنخفاض أسعار السلع الزراعية والتي تسبب إنصراف تدريجي عن العمل الزراعي.

• **أهداف استراتيجية القوة والتهديدات (ST)**

- 1- الإستغلال الأمثل لفائض قوة العمل وتوطين العمل بالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني اعتماداً علي نظم تكنولوجية حديثة.

• **أهداف استراتيجية الضعف والتهديدات (WT)**

- 1- تفعيل دور الإرشاد الزراعي داخل التعاونيات الزراعية لزيادة وعي المزارع بالنظم التكنولوجية الحديثة
- 2- زيادة كفاءة المصانع التابعة للشركات الموردة للتعاون الزراعي بما يضمن عدم تعطل أو توقف خطوط الإنتاج وبالتالي توافرها قبل موعد الزراعة.
- 3- إدخال التشريعات الملائمة للبيئة الزراعية المصرية الحالية، ومتغيرات السوق الجارية، وتفعيل قوانين الزراعة التعاقدية.

المراجع

- (1) إستراتيجية وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي للتنمية المستدامة 2030 الجزء الأول **تحليل أداء القطاع الزراعي بمصر**.
- (2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، **التقرير التحليلي للنشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور وساعات العمل**، اعداد متفرقة.
- (3) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **الكتاب الإحصائي السنوي**، اعداد متفرقة.
- (4) شادي محمد شوقي عبد الموجود، ضرار عبد الحميد التوم العتيبي، حسام حسني عبد العزيز، **دراسة اقتصادية تحليلية للتركيب الهيكلي لسوق العمل بالقطاع الزراعي المصري**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، مجلد(29)، عدد(2)، 471-490، 2021.
- (5) مجيد الكرخي (د)، **التخطيط الاستراتيجي باستخدام المصفوفة المربعة SWOT** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، أغسطس 2016، ترقيم دولي 9789957185837.
- (6) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، **نشرة الدخل الزراعي**، اعداد متفرقة.
- (7) Charis vladis, journal of strategy and Management, 2019.
- (8) Handbook of improving performance in the workplace: volumes 1-3, 140-115, 2009
- (9) Ghislain Houben, Kwan Lenie, Koen Vanhoof Decision Support Systems 26 (2), 125-135, 1999.

الملاحق

جدول (1) تطور عدد السكان، وقوة العمل، و المشتغلين، والمتعطلين في مصر خلال الفترة (2000-2020)

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	قوة العمل (مليون عامل)	نسبة قوة العمل إلى السكان (%)	المشتغلين (مليون مشتغل)	نسبة المشتغلين إلى قوة العمل (%)	المتعطلين (مليون متعطل)	نسبة المتعطلين إلى قوة العمل (%)
2000	67.6	21.1	31.2	18.9	89.6	2.2	10.4
2001	67.9	21.1	31.1	18.9	89.5	2.2	10.5
2002	67.4	21.0	31.2	18.9	89.7	2.2	10.3
2003	68.5	21.3	31.1	19.0	89.4	2.3	10.6
2004	66.3	20.8	31.37	18.7	89.90	2.1	10.10
2005	70.6	21.7	30.74	19.3	88.94	2.4	11.06
2006	72	22.8	31.67	20.4	89.47	2.4	10.53
2007	74.8	23.8	31.82	21.7	91.18	2.1	8.82
2008	76.6	24.6	32.11	22.5	91.46	2.1	8.54
2009	78.5	25.3	32.23	22.9	90.514	2.3	9.091
2010	80.4	26.2	32.59	23.8	90.84	2.3	8.78
2011	82.4	26.5	32.16	23.3	87.92	3.1	11.70
2012	84.4	27	31.99	23.5	87.04	3.4	12.59
2013	86.4	27.6	31.94	23.9	86.59	3.6	13.04
2014	88.5	27.9	31.53	24.3	87.10	3.6	12.90
2015	90.6	28.4	31.35	24.7	86.97	3.6	12.68
2016	92.7	28.9	31.18	25.3	87.54	3.6	12.46
2017	95.2	29.4	30.88	26	88.44	3.4	11.56
2018	96.6	28.8	29.81	26.2	90.97	2.6	9.03
2019	96.6	28.3	29.30	26.1	92.23	2.2	7.77
2020	96.6	28.55	29.55	26.15	91.59	2.4	8.41
المتوسط ⁽¹⁾ ، ⁽²⁾	80.98 ⁽¹⁾	25.29 ⁽¹⁾	31.26 ⁽²⁾	22.59 ⁽¹⁾	889.48 ⁽²⁾	2.67 ⁽¹⁾	10.52 ⁽²⁾
معدل النمو ⁽³⁾	2%	1.45%	-0.26%	1.56%	0.11%	0.42%	-1.02%

 المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصاء السنوي، اعداد متفرقة.

(1) المتوسط الحسابي للأرقام المطلقة ويحسب بمعادلة AVERAGE من برنامج أكسيل.

(2) المتوسط الهندسي للنسب المئوية ويحسب بمعادلة GEOMEAN من برنامج أكسيل.

(3) معدل النمو ويحسب بمعادلة RATE من برنامج أكسيل.

جدول (2) الدخل الزراعي، وقوة العمل الزراعية، ومتوسط الأجر السنوي للعامل الزراعي خلال الفترة (2000-2020)

السنة	الدخل الزراعي بالقيمة الجارية (مليار جنيه)	قوة العمل الزراعي (مليون عامل)					متوسط الأجر السنوي للعامل الزراعي بالقيمة الجارية (ألف جنيه)	انتاجية العامل الزراعي (ألف جنيه)	الإستثمارات الكلية مليون جنيه	الإستثمارات الزراعية مليون جنيه	نسبة الإستثمارات الزراعية إلي الكلية
		العمالة الموسمية	العمالة الدائمة	الإجمالي	نسبة العمالة الموسمية	نسبة العمالة الدائمة					
2000	50.7	1.79	3.58	5.37	66.67	33.33	2.86	11.44	31370.4	3304.975	10.54
2001	53.62	1.71	3.41	5.12	66.60	33.40	2.97	11.61	35665.1	3389.65	9.50
2002	60.49	1.72	3.43	5.15	66.60	33.40	3.11	12.5	34457.1	3220.3	9.35
2003	68.55	1.74	3.47	5.21	66.60	33.40	3.12	13.34	42456	3559	8.38
2004	82.54	1.77	3.55	5.32	66.73	33.27	8.22	14.24	50039.4	3170.1	6.34
2005	102.37	1.76	3.52	5.28	66.67	33.33	8.68	14.7	49415.9	2799.7	5.67
2006	102.37	1.88	3.76	5.64	66.67	33.33	9.14	14.72	58041.6	2433.7	4.19
2007	116.31	1.9	4.24	6.14	69.06	30.94	7.93	14.8	70454.7	2849.5	4.04
2008	139.75	1.98	4.71	6.69	70.40	29.60	8.63	14.89	101661.2	2743.3	2.70
2009	138.05	2.47	4.48	6.95	64.46	35.54	11.75	14.99	105088.9	2878.1	2.74
2010	150.71	2.45	4.91	7.36	66.71	33.29	14.54	15.01	87390.3	3275.7	3.75
2011	179.68	2.43	4.86	7.29	66.67	33.33	14.5	15.28	92545.7	2672.7	2.89
2012	190.82	2.44	4.88	7.32	66.67	33.33	18.23	15.87	95900	2950.4	3.08
2013	223.7	2.45	5.62	8.07	69.64	30.36	21.56	16.12	110473.6	4146.1	3.75
2014	224.92	2.46	5.43	7.89	68.82	31.18	22.16	16.47	14779.3	5213	35.27
2015	256.02	2.47	5.45	7.92	68.81	31.19	26.16	16.97	181422	5039.2	2.78
2016	329.3	2.48	4.92	7.4	66.49	33.51	27.81	17.2	300846.7	6038.6	2.01
2017	325.09	2.43	4.99	7.42	67.25	32.75	27.97	17.64	470473.9	32385.9	6.88
2018	324.81	1.95	4.94	6.89	71.70	28.30	28.02	17.86	513664	31425.3	6.12
2019	324.97	2.11	5.01	7.12	70.37	29.63	28.18	18	491311.3	28732.2	5.85
2020	324.99	2.6	5.06	7.66	66.06	33.94	28.21	18.54	620790.9	29096.2	4.69
المتوسط	179.51	2.14	4.49	6.63	67.58	32.42	15.42	15.3	169440.38 ⁽¹⁾	8634.46	5.18 ⁽²⁾
معدل النمو ⁽³⁾	9%	2%	2%	2%	0.04%	0.09%	12%	2%	0.15	0.11	0.04-

المصدر: جمعت وحسبت من:

- 1- الجهاز المركزي للتعبيبة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصاء السنوي، اعداد متفرقة .
- 2- الجهاز المركزي للتعبيبة العامة والإحصاء، التقرير التحليلي للنشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور وساعات العمل، اعداد متفرقة.
- 3- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الدخل الزراعي، اعداد متفرقة.

(1) المتوسط الحسابي للأرقام المطلقة وبحسب بمعادلة AVERAGE من برنامج أكسيل.

(2) المتوسط الهندسي للنسب المئوية وبحسب بمعادلة GEOMEAN من برنامج أكسيل.

(3) معدل النمو وبحسب بمعادلة RATE من برنامج أكسيل.

جدول (3): مصفوفة العوامل الاستراتيجية الداخلية (القوة والضعف) – أستمارة 1

النقاط المرجحة	الترتيب	الوزن	(أ) عوامل القوة
0.2	2	0.1	1-العمالة الزراعية عمالة محلية وليست أجنبية بخلاف كثير من الدول العربية والأجنبية.
0.1	1	0.1	2-المشروعات الزراعية المتوسطة والصغيرة توفر فرص عمل جيدة ولاتقة لكثير من الشباب.
0.3	3	0.1	3-العمالة الزراعية لا تحتاج إلي درجات علمية كبيرة بل يكفي تعليم فني جيد وتدريب عملي كفاء.
0.4	4	0.1	4-العمالة الزراعية في أغلب القرى عمالة عائلية .
0.5	5	0.1	5-الزيادة السكانية ووجود فائض في قوة العمل خاصة من الشباب.
1.5		0.5	الإجمالي
(ب) عوامل الضعف			
0.4	4	0.1	1-إنصراف عدد كبير من العمالة عن العمل بالزراعة خاصة حملة المؤهلات العليا.
0.1	1	0.1	2-ضعف الدور الحالي للتعاونيات والإرشاد الزراعي في توجيه العاملين بالزراعة للإرشادات الزراعية السليمة.
0.3	3	0.1	3-إنخفاض أسعار السلع الزراعية قد يؤدي للإنصراف التدريجي عن النشاط الزراعي.
0.5	5	0.1	4-موسمية العمل الزراعي وعدم أنتظام العمل.
0.2	2	0.1	5-إنخفاض المستوى المهاري للعاملين في الزراعة وعدم مواكبة التكنولوجيا الزراعية الحديثة.
1.5		0.5	الإجمالي
3		1	المجموع

المصدر: أستمارة أستبيان تمت 2021/2020.

جدول (4): مصفوفة العوامل الاستراتيجية الداخلية (القوة والضعف) – أستمارة 2

النقاط المرجحة	الترتيب	الوزن	(أ) عوامل القوة
0.15	1	0.15	1-العمالة الزراعية عمالة محلية وليست أجنبية بخلاف كثير من الدول العربية والأجنبية.
0.3	3	0.1	2-المشروعات الزراعية المتوسطة والصغيرة توفر فرص عمل جيدة ولاتقة لكثير من الشباب.
0.35	5	0.07	3-العمالة الزراعية لا تحتاج إلي درجات علمية كبيرة بل يكفي تعليم فني جيد وتدريب عملي كفاء.
0.06	2	0.03	4-العمالة الزراعية في أغلب القرى عمالة عائلية .
0.6	4	0.15	5-الزيادة السكانية ووجود فائض في قوة العمل خاصة من الشباب.
1.46		0.5	الإجمالي
(ب) عوامل الضعف			
0.27		0.09	1-إنصراف عدد كبير من العمالة عن العمل بالزراعة خاصة حملة المؤهلات العليا.
0.28		0.14	2-ضعف الدور الحالي للتعاونيات والإرشاد الزراعي في توجيه العاملين بالزراعة للإرشادات الزراعية السليمة.
0.35		0.07	3-إنخفاض أسعار السلع الزراعية قد يؤدي للإنصراف التدريجي عن النشاط الزراعي.
0.15		0.15	4-موسمية العمل الزراعي وعدم أنتظام العمل.
0.2		0.05	5-إنخفاض المستوى المهاري للعاملين في الزراعة وعدم مواكبة التكنولوجيا الزراعية الحديثة.
1.25		0.5	الإجمالي
2.71		1	المجموع

المصدر: أستمارة أستبيان تمت 2021/2020

جدول (5): مصفوفة العوامل الأستراتيجية الخارجية (الفرص والتحديات) -أستمارة 1

النقاط المرجحة	الترتيب	الوزن	(أ) عوامل الفرص
0.2	2	0.1	1-تفعيل قوانين الزراعة التعاقدية سيكون له أثر إيجابي علي ربط المزارعين بقطاع الزراعة وبالتالي توفير فرص عمل كثيرة.
0.1	1	0.1	2-قيام الدولة بتنفيذ مشروعات تنمية كبرى سواء مشروعات خاصة باستصلاح الأراضي، أو إقامة مزارع سمكية ومشروعات ثروة حيوانية وداجنة وهو ما يساهم في زيادة الأنشطة الزراعية وأستيعاب عدد كبير من العمالة.
0.5	5	0.1	3-الإستفادة من التعديلات التشريعية علي قانون التعاون 122 لسنة 1980 والمعدل سنة 2015 والذي أعطي الحق للتعاونيات بإنشاء مشاريع لحساب الأعضاء وهو ما يحفزهم علي زيادة أنشطتهم الزراعية وبالتالي زيادة الطلب علي العمالة الزراعية.
0.4	4	0.1	4-تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل ومنظومة التكافل الاجتماعي لعمل مظلة تأمينات اجتماعية للفلاحين والعاملين بالزراعة سيؤدي لبث الأطمئنان لدي العمالة في هذا القطاع ومن ثم عدم الأنصراف عنه.
0.3	3	0.1	5-إتجاه الدولة لإستخدام التكنولوجيا الرقمية وتنفيذ منظومة الحيازة الالكترونية وكارت الفلاح سيساعد المزارعين علي سهولة صرف استحقاقهم من المستلزمات وهو ما يشجع علي الإستمرارية في النشاط الزراعي وعدم الأنصراف عنه.
1.5		0.5	الإجمالي
			(ب) عوامل التحديات
0.1	1	0.1	1-ظهور الأوبئة قد يؤدي لعودة جماعية للعمالة من الخارج وهو ما قد يزيد من فائض قوة العمل في الدولة.
0.5	5	0.1	2-كلما زاد التقدم التكنولوجي كلما قل الإعتداع علي الأيدي العاملة مثل التشغيل الآلي لأنظمة الري والتسميد الحديثة.
0.2	2	0.1	3-ظهور الأوبئة يؤدي لوقف الأنشطة محلياً بشكل جزئي وغلق الأسواق وهو ما يؤثر سلباً علي العمالة الزراعية التي تتصف بأنها عمالة غير منتظمة نظراً لطبيعة قطاع الزراعة وموسمية العمل به.
0.4	4	0.1	4-تعطل بعض خطوط الإنتاج في المصانع المنتجة للمستلزمات الزراعية يؤدي لنقص الإمدادات في بعض المواسم وبالتالي إنخفاض الطلب علي العمالة الزراعية.
0.3	3	0.1	5-إستمرار إنتقال العمالة من الريف للحضر يمثل خطر علي العمالة الريفية.
1.5		0.5	الإجمالي
3		1	المجموع

المصدر: أستمارة أستبيان تمت 2020/2021

جدول (6): مصفوفة العوامل الاستراتيجية الخارجية (الفرص والتحديات) -أستمارة 2

النقاط المرجحة	الترتيب	الوزن	(أ) عوامل الفرص
0.15	1	0.15	1-تفعيل قوانين الزراعة التعاقدية سيكون له أثر إيجابي علي ربط المزارعين بقطاع الزراعة وبالتالي توفير فرص عمل كثيرة.
0.4	4	0.1	2-قيام الدولة بتنفيذ مشروعات تنمية كبرى سواء مشروعات خاصة باستصلاح الأراضي، أو إقامة مزارع سمكية ومشروعات ثروة حيوانية وداجنة وهو ما يساهم في زيادة الأنشطة الزراعية وأستيعاب عدد كبير من العمالة.
0.45	3	0.15	3-الإستفادة من التعديلات التشريعية علي قانون التعاون 122 لسنة 1980 والمعدل سنة 2015 والذي أعطي الحق للتعاونيات بإنشاء مشاريع لحساب الأعضاء وهو ما يحفزهم علي زيادة أنشطتهم الزراعية وبالتالي زيادة الطلب علي العمالة الزراعية.
0.12	2	0.06	4-تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل ومنظومة التكافل الاجتماعي لعمل مظلة تأمينات اجتماعية للفلاحين والعمالين بالزراعة سيؤدي لبث الأطمئنان لدي العمالة في هذا القطاع ومن ثم عدم الأنصراف عنه.
0.2	5	0.04	5-إتجاه الدولة لإستخدام التكنولوجيا الرقمية وتنفيذ منظومة الحياة الإلكترونية وكارت الفلاح سيساعد المزارعين علي سهولة صرف استحقاقاتهم من المستلزمات وهو ما يشجع علي الإستمرارية في النشاط الزراعي وعدم الأنصراف عنه.
1.32		0.5	الإجمالي
			(ب) عوامل التحديات
0.55	5	0.11	1-ظهور الأوبئة قد يؤدي لعودة جماعية للعمالة من الخارج وهو ما قد يزيد من فائض قوة العمل في الدولة.
0.12	1	0.12	2-كلما زاد التقدم التكنولوجي كلما قل الإلتماد علي الأيدي العاملة مثل التشغيل الآلي لأنظمة الري والتسميد الحديثة.
0.24	4	0.06	3-ظهور الأوبئة يؤدي لوقف الأنشطة محلياً بشكل جزئي وغلق الأسواق وهو ما يؤثر سلباً علي العمالة الزراعية التي تتصف بأنها عمالة غير منتظمة نظراً لطبيعة قطاع الزراعة وموسمية العمل به.
0.24	3	0.08	4-تعطل بعض خطوط الإنتاج في المصانع المنتجة للمستلزمات الزراعية يؤدي لنقص الإمدادات في بعض المواسم وبالتالي إنخفاض الطلب علي العمالة الزراعية.
0.26	2	0.13	5-إستمرار إنتقال العمالة من الريف للحضر يمثل خطر علي العمالة الريفية.
1.41		0.5	الإجمالي
2.73		1	المجموع

المصدر: أستمارة أستيبيان تمت 2021/2020